

القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي بين منافع وتكاليف تحرير النشاط المالي والمصرفي - مدخل نظري -

رضا زهواني

جامعة حمه لخضر الوادي

عادل زقير

جامعة حمه لخضر الوادي

كريمة حبيب

جامعة حمه لخضر الوادي

الملخص: تعد الخدمات التي يوفرها القطاع المالي (للقطاع المصرفي كجزء منه) مطلباً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي نظراً لدورها الفعال في عملية تمويل الاستثمارات. غير أن هذا الدور قد خضع إلى محاولات إحكام الرقابة على القطاع المالي والمصرفي تحت مسمى ما يعرف بـ "سياسات الكبت المالي"، والتي تثبط عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم تخفض معدلات النمو الاقتصادي. وهذا الأمر غير صحي استدعى القيام بجهود للتخلص من القيود المفروضة على الأنظمة المالية والمصرفية. وهذا بغرض الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية، ولعل من أبرزها الحصول على رأس المال بأقل تكلفة. وهذا من شأنه رفع كفاءة القطاعات المالية والمصرفية فيما يتعلق بتمويل الاقتصادات، وهذا ما سينعكس بصورة إيجابية على معدلات النمو. غير أنه توجد عدة محاذير تنطوي عليها ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نذكر منها زيادة عدوى انتشار الأزمات. وستتطرق في ورقة العمل هذه إلى أضرار الكبح المالي بالنسبة لعملية تمويل النشاط الاقتصادي، ناهيك عن عرض بعض الجوانب الرئيسية لظاهرة التحرير المالي والمصرفي، وأيضاً منافعها وتكاليفها المحتملة على الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الكبت، التحرير المالي، القطاع المصرفي، النمو الاقتصادي.

Abstract: The services provided by the financial sector (banking sector as part of it) is necessary requirement for economic growth due to the effective role in financing the investment process. However, this role has been subjected to attempts to tighten control over the financial and banking sector under the name of what is known as "financial repression policies", which inhibit the process of capital accumulation, and then reduce the rates of economic growth. This is not healthy summoned to the efforts to get rid of restrictions on financial and banking systems. This is in order to obtain some economic gains, and perhaps most notably access to capital at the lowest cost. This would raise the efficiency of the financial and banking sectors with respect to the financing of economies, and this would be reflected positively on the growth rates. However, there are several caveats involved in the financial and banking liberalization phenomenon, and remind them that increase the spread of contagion. We will look at this in the working paper financial damage the braking process for financing economic activity, not to mention the display of some key aspects of the phenomenon of financial liberalization and banking, as well as the potential benefits and costs of the banking system and economic growth. While highlighting the most important results reached of these studies.

Keywords: repression, liberation financial, banking sector, and economic growth.

المقدمة: تعد الخدمات التي يوفرها القطاع المالي (القطاع المصرفي كجزء منه) مطلباً ضرورياً لتحقيق النمو الاقتصادي نظراً لدورها الفعال في عملية تمويل الاستثمارات. غير أن هذا الدور قد خضع إلى محاولات إحكام الرقابة على القطاع المالي والمصرفي تحت

مسمى ما يعرف بـ "سياسات الكبح المالي"، والتي تثبط عملية التراكم الرأسمالي، ومن ثم تخفض معدلات النمو الاقتصادي. وهذا الأمر غير صحي استدعى القيام بجهود للتخلص من القيود المفروضة على الأنظمة المالية والمصرفية. وهذا بغرض الحصول على بعض المكاسب الاقتصادية، ولعل من أبرزها الحصول على رأس المال بأقل تكلفة. وهذا من شأنه رفع كفاءة القطاعات المالية والمصرفية فيما يتعلق بتمويل الاقتصادات، وهذا ما سينعكس بصورة إيجابية على معدلات النمو. غير أنه توجد عدة محاذير تنطوي عليها ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نذكر منها زيادة عدوى انتشار الأزمات. وستتطرق إلى أضرار الكبح المالي بالنسبة لعملية تمويل النشاط الاقتصادي، ناهيك عن عرض بعض الجوانب الرئيسية لظاهرة التحرير المالي والمصرفي، وأيضاً منافعها وتكاليفها المحتملة على الجهاز المصرفي والنمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى أربعة محاور رئيسية، وهي:

- أولاً - تكاليف قيود الكبح المالي كدافع لعملية تحرير النشاط المالي والمصرفي.
- ثانياً - مفهوم وأشكال ظاهرة التحرير المالي والمصرفي.
- ثالثاً - طبيعة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي.
- رابعاً - شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي ومنافعها وتكاليفها المحتملة على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

المحور الأول: تكاليف قيود الكبح المالي كدافع لعملية تحرير النشاط المالي والمصرفي

إذا كان التحرير المالي هو محاولة لرفع قيود الكبح المالي، والذي تم التطرق إليه سالفاً، وذلك عندما تم عرض دراسة (McKinnon and Shaw, 1973)، والذين اعتقداً كل أشكال الرقابة العامة على السوق المالية، والمحقة عبر الأدوات الكمية (الائتمان الموجه للقطاعات الإستراتيجية، نسب الاحتياطي المرتفعة) أو عبر الأدوات السعرية (تسقيف أسعار الفائدة)، تولد حالة من "الكبح المالي" تتميز بمعدلات أسعار الفائدة الحقيقية السالبة، وانخفاض مستويات الادخار والاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. وهكذا، فإنه من الأهمية بما كان أن يتم التطرق إلى مفهوم الكبح المالي وصوره وتكاليفه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مفهوم وصور الكبح المالي

قد تناولت العديد من الدراسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي والمالي مفهوم إحكام التدخل الحكومي في الأسواق المالية أو ما يطلق عليه "الكبح المالي". ومن المفيد الإشارة إلى التعريف الذي قدمه "McKinnon" عام 1989. ويذهب إلى أنه "التدخل الحكومي عن طريق فرض ضرائب في أسواق رؤوس الأموال الرئيسية المتوافرة محلياً لتعمل بعيداً عن آليات السوق". وتتخذ الضرائب التي تفرضها الدولة في هذا المجال صورتين أساسيتين، **أولاهما**: الرقابة على معدلات الفائدة؛ **ثانيتها**: برامج الائتمان الموجه. وذلك موضح فيما يلي: ⁽¹⁾

1. الرقابة على معدلات الفائدة: وتطبق عادة على معدلات الفائدة لكل من الإيداعات والقروض*. وغالباً ما تكون أسعار الفائدة على القروض منخفضة بغية تشجيع الاستثمار. وإذا كانت أسعار الفائدة على القروض منخفضة، فلا بد أن تكون أسعار الفائدة المحددة على الإيداعات منخفضة أيضاً ما لم تكن الحكومة قادرة على دعم أجهزة الائتمان دعماً مالياً. ويتربط على انخفاض معدل الفائدة في الدول التي تعاني من معدلات مرتفعة للتضخم أن تصبح معدلات الفائدة الحقيقية سالبة. وبصفة عامة، فإن معدلات الفائدة الحقيقية في الدول النامية ظلت سالبة تماماً خلال فترة الستينيات من القرن العشرين، وكانت المعدلات الفعلية للفائدة أقل من تلك السائدة في الدول المتقدمة.

2. **برامج الائتمان الموجه:** وتسعى إلى ضمان توجيه الائتمان إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل قطاعات الصناعات التي حددت الحكومة أولويتها وقطاعات التصدير، أو حتى توجيه الائتمان للحكومة ذاتها. عند حدوث عجز مالي على البنك المركزي تدبير موارد التمويل مباشرة بما للدولة من سلطة سيادية أو تقرير حوافز خاصة للمؤسسات المالية لإقراض الحكومة، وتأخذ هذه الحوافز عادة شكل الإعفاءات الضريبية. وعادة ما يستجيب البنك المركزي للضغوط المتزايدة من الحكومة نتيجة الأهداف السياسية للتنمية. وهي ضغوط تؤدي لا محالة للتضخم. كما أن البنك المركزي عادة ما يلجأ إلى وضع ضوابط كمية لإقراض القطاع الخاص. ويفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بمعدلات عالية من الاحتياطي القانوني. وتؤدي تلك الضوابط إلى ترشيد نصيب القطاع الخاص من الائتمان.

وبصورة عامة فإن: "الكبح المالي يحدث عندما تنفذ الحكومات سياسات لتوجه لنفسها أموالا كانت ستذهب إلى جهات أخرى في مناخ الأسواق المتحررة من القيود التنظيمية. وتشمل تلك السياسات توجيه الإقراض إلى الحكومة من قبل جمهور محلي حصري (مثل صناديق التقاعد أو البنوك المحلية)، والسقوف الصريحة أو الضمنية على أسعار الفائدة، وتنظيم حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، وبصورة عامة إقامة ارتباط أكثر إحكاما بين الحكومة والبنوك، إما صراحة من خلال الملكية العامة لبعض البنوك أو من خلال تكثيف "الضغط المعنوي". كما يرتبط الكبح المالي في بعض الأحيان بمتطلبات الاحتياطي المرتفعة نسبيا (أو متطلبات السيولة)، وبالضرائب على تعاملات الأوراق المالية، وحظر شراء الذهب (كما في الولايات المتحدة 1933-1974)، أو طرح كميات كبيرة من الديون الحكومية غير قابلة للتسويق. كما هو من الشائع أيضا أن يعبر وجود عدد كبير من البنوك المملوكة للدولة أو كثرة تدخلات الدولة في البنوك عن الكبح المالي للاقتصادات. وفي مناقشة للسياسات والقضايا المالية الحالية يأتي الكبح تحت مظلة واسعة من (التنظيم الاحترازية الكلي) الذي يشير إلى جهود الحكومة لضمان صحة النظام المالي بأسره" (2).

ثانيا: تكاليف الكبح المالي

إذا كانت الحجج التي تسوغ إحكام التدخل الحكومي في القطاع المالي والمصرفي، هي حماية المنظومة المالية والمصرفية من الأزمات والهزات التي يمكن أن تؤدي إلى انهيارها أو إضعاف قدرتها على تمويل الاقتصادات الوطنية مما يؤدي بدوره إلى تراجع في معدلات النمو الاقتصادي. وهذا الأخير يعد مطلبا ضروريا للسياسات الاقتصادية خاصة في الدول النامية، ودافعا لإتباع صور "الكبح المالي" المشار إليها سابقا.

لكن على الرغم من ذلك، تؤكد أغلبية الدراسات على أنه هناك تكاليف لعملية إحكام التدخل الحكومي لظاهرة "الكبح المالي" أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما سيتم التطرق إليه في النقاط التالية:

1. **سوء تعبئة الموارد:** حيث اتخذت الرقابة اللائحة ذريعة للتدخل الحكومي بهدف الحفاظ على معدلات الفائدة الحقيقية عند مستوى منخفض، مما أدى إلى انخفاض الميل للادخار وزيادة الميل للاستهلاك، وبالتالي تراجع المدخرات إلى ما دون المستويات المطلوبة وزيادة اعتماد المؤسسات المالية على الحكومة.

2. **سوء تخصيص الائتمان وتوجيهه:** حيث أن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليس اقتصادية. كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للشركات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقاد الحافز لدى تلك الشركات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى إساءة تخصيص الموارد. وفي المقابل نجد أن شركات القطاع الخاص تتسم بانخفاض وعدم مرونة موارد الائتمان المتاحة المتاح لها، مما يؤدي إلى عدم كفاءة الاستثمارات التي تقوم بها نظرا لأنها تحقق معدلات ربحية أقل من تلك السائدة في السوق، ويعني ذلك بوضوح سوء تخصيص الموارد بالنسبة للمشروعات التي تنفذها شركات تخضع لتقنين وترشيد الائتمان دون غيرها.

3. **عدم كفاءة الجهاز المصرفي:** حيث ترتب على زيادة التدخل الحكومي في الأسواق المالية قيام البنوك بإعطاء الأولوية للأهداف السياسية دون الأهداف الاقتصادية. وبالتالي لم تعد البنوك مطالبة بتوفير مهارات لتقنيي منح القروض طالما أنها تعتمد على الضمانات التي تقدمها الحكومة عند إصدار القروض. كما عانى الجهاز المصرفي من مشاكل نقص المعلومات عن العملاء، ولذلك تضخمت محافظ الأوراق المالية بـ "قروض غير منتظمة" *⁽³⁾.
4. **الإضرار بنوعية وكمية التراكم الرأسمالي،** والذي نجم عن عدة عوامل، وهي:
- أ. محدودية وارتفاع تكلفة الأموال المتاحة للإقراض والمتدفقة من النظام المصرفي، والذي يدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاعتماد أساساً على التمويل الذاتي لتحقيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ب. تغير أسعار الفائدة على القروض، لصالح فئات معينة من المقترضين على حساب الفئات الأخرى.
- ج. صعوبة تراكم الأصول النقدية السائلة بسبب معدلات الفائدة الحقيقية السلبية على الودائع، والذي حد من التدفق النقدي المحتمل وبالتالي محدودة عمليات التنفيذ للمشاريع الاستثمارية.
- د. عدم الاستقرار النقدي في الاقتصاد المحلي نتيجة لعدم توفر السيولة في الشركات وارتفاع مستوى التضخم الذي يتسبب في تشدد شروط الوصول إلى أسواق رأس المال الأجنبية من جهة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، من جهة أخرى.⁽⁴⁾
- وهكذا، نلاحظ أن تكاليف قيود الكبح المالي تضعف القطاعات المالية والمصرفية، وتحد من قدراتها التمويلية، وهذا ما زاد من دعوات تحرير هذه القطاعات، وهذا ما سنركز عليه فيما تبقى من هذه الورقة البحثية.

المحور الثاني: مفهوم وأشكال ظاهرة التحرير المالي والمصرفي

يشير مصطلح التحرير المالي إلى محاولة الحكومة من تخفيف القيود على النظام بما فيه من مؤسسات وأسواق وأدوات مالية بهدف تفعيل مساهمتها في النمو الاقتصادي⁽⁵⁾. كما ينظر للتحرير على أنه عملية تنطوي على مجموعة واسعة من التدابير الموجهة نحو القضاء على مختلف القيود المفروضة على القطاع المالي، مثل إزالة القيود المفروضة على محفظة خدمات القطاع المصرفي، وإصلاح القطاع الخارجي، فضلاً عن التغييرات في الإطار المؤسسي للسياسة النقدية.⁽⁶⁾

وأما بالنسبة لمفهوم التحرير المصرفي، فهو يتفق مع مفهوم التحرير المالي فيما يتعلق بتخفيف أو إلغاء القيود المفروضة، إذ يعرف على أنه: " ذلك التحرير الذي ضمن سياق التحرير الاقتصادي ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق على أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درج القيود المفروضة على القطاع المصرفي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه أمام المنافسة. أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية، وإنشاء نظام إشرافي قوي، وخصخصة بنوك القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية."⁽⁷⁾

وفي نفس السياق، تقوم سياسة التحرير المصرفي على الثقة الكاملة في الأسواق بتحريرها من المعوقات الإدارية، وترك قوى السوق تعمل بحرية لتحرير معدل الفائدة وعدم وضع حدود قصوى لها لكي تصل إلى المستوى الذي يفرضه السوق، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وتحسين نوعيتها وتلافي العراقيل التي كانت تعرقل العمل في الأسواق.⁽⁸⁾

كما أن متغير التحرير المالي، هو مؤشر مكون من ثلاثة جوانب أساسية والتي تمثل أشكال التحرير المالي، وهذا ما يوضحه الشكل (2):

الشكل رقم (2): أشكال التحرير المالي



المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على:

Saoussen Ben Gamra, **Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents**, P : 05. Un article publié sur le site Web suivant :

<http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (Surfer sur: 20/07/2013)

وسيتم توضيح أشكال التحرير المالي فيما يلي: ⁽⁹⁾

1. **تحرير القطاع المالي المحلي:** ويشمل ثلاثة متغيرات أساسية، وهي:
 - أ. **تحرير الأسعار:** وتشمل إلغاء السيطرة المتمثلة في تحديد سقف لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.
 - ب. **تحرير الائتمان:** وتشمل إلغاء السيطرة، والتوجه نحو القطاعات ذات الأولوية، ووضع سقف للقروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وتخفيض أو إلغاء متطلبات الاحتياطي الإجباري.
 - ج. **تحرير المنافسة المصرفية:** ويشمل إزالة القيود إنشاء ومشاركة البنوك الأجنبية، في السوق المصرفية المحلية، مع إلغاء القيود المفروضة على تخصص البنوك وإنشاء بنوك شاملة.
2. **تحرير الأسواق المالية:** ويشمل إزالة القيود المفروضة على ملكية المستثمرين الأجانب للأوراق المالية المملوكة للشركات المحلية والمدرجة في السوق المالي المحلي، وإلغاء القيود على إعادة رؤوس الأموال إلى الدول الأم وعلى تحويلات أرباح الأسهم، والفوائد، والأرباح.
3. **تحرير حساب رأس المال:** ويتضمن إزالة الحواجز التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من القيام بعملية الاقتراض من الخارج، والقضاء على السيطرة على سعر الصرف، والتي تطبق على معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال، بالإضافة إلى تحرير تدفقات رأس المال.

ويشير خبراء الصندوق الدولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين: ⁽¹⁰⁾

- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، قبل تحرير استثمار المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية، بل ربما احتاج الأمر إلى تقوية القواعد والنظم التحوطية المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.

وبناء على درجة تحرير كل من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر (تحرير القطاع المالي المحلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال) يمكن أن يتم الحكم على درجة التحرير المالي سواء كان تحريراً جزئياً أو كلياً، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (1): معايير درجة تصنيف التحرير المالي والمصرفي

تحرير كلي (Liberalisation brutale)	تحرير جزئي (Liberalisation graduelle)	قيود سياسة الكبح المالي (Restrictions)	النظام المصرفي الداخلي (Système Bancaire Interne)
عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	عدم وجود رقابة وتدخل في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	معدلات الفائدة الدائنة والمدينة.	
- عدم وجود رقابة على القروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول إلى القطاع البنكي. - نسبة الإحتياطي الإلزامي لا تتجاوز 10 % لمدة تقل عن سنتين.	- عدم وجود رقابة على القروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول إلى القطاع البنكي. - نسبة الإحتياطي الإلزامي بين 10 و 50 % لمدة تفوق 5 سنوات.	القروض، الإحتياطات الإلزامية والدخول الخاص المحلي والأجنبي إلى قطاع البنوك.	
المستثمرين الأجانب مصرح لهم بتملك أصول مالية محلية دون شروط.	- المستثمرين الأجانب غير مصرح لهم بتملك أكثر من 49 % من الأصول المالية المحلية. - يوجد قيود على المساهمة في بعض القطاعات الإقتصادية.	الإستثمارات الأجنبية في المحافظ المالية.	الأسواق المالية (Marchés Financiers)
توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات يتم في السنتين الأولى من الإستثمار.	توزيع رأس المال المستثمر وأرباح الأسهم وفوائد السندات لا يتم قبل 5 سنوات الأولى من الإستثمار.	توزيع رأس المال المستثمر، وأرباح الأسهم وفوائد السندات.	
البنوك والمؤسسات المالية المحلية تقترض بكل حرية من الخارج، بشرط أن تعلم السلطات النقدية.	البنوك والمؤسسات المالية المحلية مصرح لهم بالإقتراض من الخارج لكن في وجود بعض القيود.	إقتراضات البنوك المحلية من الخارج.	حساب رأس المال (Compte de Capital)
عدم وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للمعاملات)، ولا وجود للقيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.	وجود أسعار الصرف خاصة على عمليات الحساب الجاري وتدفقات رأس المال (التحويلات المالية للمعاملات)، ووجود قيود فيما يخص خروج رؤوس الأموال.	سعر الصرف متعدد وقيود أخرى.	

المصدر: بلقاسم بن علال، أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970/2010): دراسة قياسية باستعمال

طريقة التكامل الزمني، بحث منشور على الموقع الإلكتروني التالي:

(أطلع عليه يوم: 2013/07/25) <http://library.fes.de/pdf-files/bueros/algerien/09655.pdf>

المحور الثالث: طبيعة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي

بالنسبة لطبيعة التحرير المالي، فهي تشير إلى التدابير التي تستهدف تفكيك السيطرة التنظيمية على الهياكل المؤسسية والأدوات والأنشطة للوسطاء في مختلف شرائح القطاع المالي. ويمكن لهذه التدابير أن تتعلق باللوائح الداخلية أو الخارجية.

أولاً: تدابير (إجراءات) التحرير المالي الداخلي

ويشمل التحرير المالي الداخلي عادة بعض أو كل التدابير التالية، بدرجات متفاوتة:⁽¹¹⁾

1. خفض أو إزالة السيطرة والرقابة على أسعار الفائدة أو معدلات العائد التي يتقاضها الوسطاء الماليون. بطبيعة الحال، لا يزال البنك المركزي يؤثر أو يدير بشكل تلقائي هيكل هذه المعدلات عن طريق تعديلات سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة. ولكن رفع القيود عادة يزيل سقف أسعار الفائدة ويشجع المنافسة بين الشركات المالية التي تعمل على نحو مماثل وتستهدف جذب المودعين من ناحية وإغراء المقترضين المحتملين لتولي الديون من جهة أخرى. ونتيجة لذلك، تضغط المنافسة السعرية على الشركات المالية (بما في ذلك البنوك) وتفرض عليها الاعتماد على الهجوم لضمان العوائد.
2. انسحاب الدولة من نشاط الوساطة المالية مع تحويل "بنوك التنمية" إلى بنوك نظامية، وخصخصة النظام المصرفي المملوك للقطاع العام، على اعتبار أن وجوده لا يفضي إلى هيمنة مؤشرات السوق في تخصيص رأس المال. وعادة ما يرافق هذا تراجع الائتمان الموجه وإزالة متطلبات مخصصات الائتمان الخاصة إلى القطاعات ذات الأولوية، سواء كانوا من الحكومة، صغار المنتجين والزراعة أو القطاعات الأخرى ينظر إليها على أنها أولويات لأسباب إستراتيجية أو لتنمية.

3. تسهيل دخول الشركات والمستثمرين إلى سوق الأسهم وتسجيلهم فيها، من خلال منحهم الحرية في تسعير الأدوات المالية الجديدة التي يقومون بإصدارها. والسماح بحريات أكبر للوسطاء مثل: السماسرة والمضاربين. وتخفيف الشروط فيما يتعلق بالاقتراض مقابل أسهم واستثمار الأموال المقترضة في السوق.
4. تخفيض الرقابة على الاستثمارات التي يمكن القيام بها للوسطاء الماليين. وعلى وجه التحديد، وكسر الحاجز بين الأنشطة المصرفية وغير المصرفية. وقد سعت القطاعات المالية الأكثر تنظيماً للحفاظ على فصل قطاعات مختلفة من القطاع المالي مثل: البنوك والخدمات المصرفية التجارية، وصناديق الاستثمار المشترك والتأمين. ولم يسمح للوسطاء في قطاع واحد بالاستثمار خوفاً من تضارب المصالح الذي يمكن أن يؤثر سلباً على الممارسات التجارية. وبالتالي، فإن إزالة القيود التنظيمية التي تفصل هذه القطاعات يؤدي إلى ظهور "البنوك الشاملة" أو السوبرماركت المالي. هذا يزيد من الترابط بين التركيب الهرمي للهياكل المالية.
5. التوسع والتنوع في مصادر الأدوات المالية التي من خلالها يمكن للوسطاء الماليين الحصول على الأموال. وهذا يؤدي إلى انتشار الصكوك مثل: الأوراق التجارية وشهادات الإيداع الصادرة في السوق المحلية، والسماح لمنتجات السوق الثانوية بالتداول في الخارج على شكل شهادات إيداع دولية.
6. تحرير القواعد التي تحكم أنواع الأدوات المالية التي يمكن أن يصدرها ويكتسبها النظام المالي. وبهذا يتحول الدور التقليدي للنظام المصرفي بكونه الوسيط الرئيسي في تحمل المخاطر في النظام، من اتجاه قبول المطلوبات الفردية الصغيرة نسبياً وذات آجال استحقاق قصيرة وعالية السيولة، إلى اتجاه قبول انخفاض الدخل وتشارك مخاطر رأس المال، والاستثمارات الكبيرة غير سائلة نسبياً والمحفوفة بالمخاطر هو ذات آجال الاستحقاق الأطول. وتعد الحماية الممنوحة للنظام المصرفي والقيود التنظيمية قوية في هذا الشأن وكانت مفروضة لحماية قدرته على البقاء نظراً للدور الذي لعبه. ومع التحرير، ينتقل التركيز إلى توليد الأصول المالية التي تحول مخاطر المحفظة المالية إلى للمؤسسات التي هي على استعداد لتحملها.

ثانياً: تدابير (إجراءات) التحرير المالي الخارجي

بالنسبة للتحرير المالي الخارجي، فهو ينطوي عادة على التغييرات في نظام الرقابة على الصرف. وبشكل عام، تكون قابلية التحويل الكامل لمعاملات الحساب الجاري المصاحبة لتحرير التجارة سابقة أو متزامنة مع الإصلاحات، والتي يتم بعد ذلك استكمالها مع درجات متفاوتة من تحويل حساب رأس المال. وتشمل تدابير تحرير حساب رأس المال على نطاق واسع يشمل أنماط التنفيذ التالية: (12)

- 1) التدابير التي تسمح للمقيمين الأجانب بتملك الأصول المالية المحلية، إما في شكل ديون أو حقوق المساهمين. وهذا يمكن أن تترافق مع مزيد من الحرية للشركات المحلية والمتعلقة بالقيام بعمليات الاقتراض التجاري الخارجي، وغالباً من دون ضمانات حكومية، أو حتى الإشراف عليها. ويمكن أن تنطوي أيضاً على تخفيف أو إزالة الضوابط على دخول شركات مالية جديدة، تخضع مجتمعة إلى المعايير المحددة من قبل فيما يتعلق باستثمارات رأس المال. هذا لا يزيد بالضرورة المنافسة، لأنه عادة ما يرتبط مع الحرية في اكتساب الشركات المالية لنشاط محليين وأجانب، ويمتد إلى الأذونات المقدمة للمستثمرين من المؤسسات الأجنبية، وصناديق التقاعد وصناديق التحوط للاستثمار في أسواق الأسهم والديون.
- 2) التدابير التي تسمح للمقيمين المحليين بحيازة الأصول المالية الأجنبية. وعادة ما ينظر إلى هذا باعتباره أشد درجات التحرير، لأنه يخفف من إمكانية هروب رؤوس الأموال من قبل المقيمين المحليين في فترات الأزمات. ومع ذلك، فإن عدداً من الدول التي تتلقى الحجم "المفرط" من تدفقات رأس المال التي لا تضيف إلى صافي الاستثمار المحلي وترد في التراكم الذي لا لزوم له من احتياطات النقد الأجنبي، قد تحولت إلى مثل هذه التدابير كوسيلة لتخفيف الضغط على سعر الصرف.

3) التدابير التي تسمح للأصول بالعملة الأجنبية بأن تمتلك وتتداول بحرية داخل الاقتصاد المحلي ("دولة" الحسابات). هذا هو الشكل الأكثر تطرفا من التحرير المالي الخارجي، والذي لم يتم تنفيذه إلا في عدد قليل جدا من الدول. بعد التطرق إلى إجراءات التحرير المالي والمصرفي سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي الشروط الذي يجب توفرها لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي؟ وفي حالة تطبيق هذه السياسة، فما هي المنافع والتكاليف التي قد تترتب عن هذا التطبيق؟. وهذا ما سيتم الإجابة عليه في المطلب الموالي.

المحور الرابع: سياسة التحرير المالي والمصرفي (شروط النجاح - المنافع والتكاليف المحتملة)

للسماح بالتخلص من قيود الكبح المالي وتعزيز القدرات التمويلية للقطاع المالي والمصرفي مما ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما قد ينجم عن تبني سياسة التحرير المالي والمصرفي لا بد من توافر شروط معينة للنجاح. وفي حالة تطبيق هذه السياسة، فقد يترتب عليها جملة من المنافع والتكاليف المحتملة، والتي تتوقف بدورها على مدى نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي. وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

أولا: شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي

في هذا الإطار، يفترض العديد من الباحثين الاقتصاديين وجود مجموعة من الشروط المسبقة التي يستطيع من خلالها التحرير المالي والمصرفي النجاح وتحقيق الأهداف المحددة، ووفقا لـ (McKinnon and Shaw) يعتمد نجاح عملية التحرير المالي والمصرفي على فحص الفرضيات الثلاثة التالية: (أ) العمق الفعال للقطاع المالي؛ (ب) إقامة علاقة إيجابية بين معدلات الفائدة والادخار؛ (ج) التكامل المثالي بين الصناديق النقدية والاستثمارات. وقد أشار نفس الباحث (McKinnon)، في سنة 1991، إلى ضرورة تدخل الانضباط النقدي والمالي قبل البدء في سياسات التحرير المالي. وأيضا، وفقا لـ (Fry, 1997) تشير التجربة الدولية إلى وجود خمسة شروط قبلية لنجاح سياسات التحرير المالي، وهي:

- التنظيم التحويطي الكافي والرقابة على البنوك التجارية؛
 - درجة معقولة من استقرار الأسعار؛
 - الانضباط الضريبي الذي يضمن تخفيف الدين الحكومي ويسمح بتقليل الضغوط التضخمية الناجمة عن تمويل العجز الموازي؛
 - تعظيم ربحية البنوك التجارية واعتماد السلوك التنافسي؛
 - نظام ضريبي لا يفرض تدابير تمييزية صريحة أو ضمنية على أنشطة الوساطة المالية.⁽¹³⁾
- وبصورة إجمالية، تمثل أهم شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي فيما يلي:

1- ضرورة توافر الاستقرار الاقتصادي العام:

يعد شرط الاستقرار الاقتصادي العام مطلبا ضروريا لنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي، حيث تؤدي معدلات التضخم المرتفع غالبا إلى تراجع النشاط الاقتصادي، فضلا عن تبديد الموارد، وإذا رافق معدلات التضخم المرتفعة تخفيض في قيمة العملة وارتفاع سعر الفائدة، فعندئذ قد تلحق خسارة كبيرة بالاقتصاد مما يؤدي إلى إشاعة عدم الاستقرار الاقتصادي العام. فلا بد لنجاح التحرير المالي والمصرفي من توافر سياسات اقتصادية عامة مناسبة، والمدعومة بالانضباط المالي والضريبي، والتي تكفل إلى عدم تأثير الاقتراض الحكومي على تمويل استثمارات القطاع الخاص. ناهيك عن الإدارة السليمة للدين الداخلي والخارجي التي تقوي من فعالية الرقابة النقدية، كما أن سلامة سوق رأس المال تقلل من الضغوط التضخمية⁽¹⁴⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام يجب اتخاذ إجراءات وقائية وأخرى علاجية التي تمكن من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية

وسياسة التحرير المالي والمصرفي، فالإجراءات الوقائية تتعلق عادة بإجراء تدابير تتخذ قبل وقوع الأزمات المالية والمصرفية، وتصميم هياكل تنظيمية وقوانين للحد من المخاطر، وحماية المودعين وتصحب هذه الإجراءات قوة إشراف حكومي على الجهاز المصرفي وأحكام الرقابة والتدقيق المحاسبي الخارجي. أما الإجراءات العلاجية فعادة ما تتخذ عند حدوث الأزمات وتكمن في تطوير نظام التأمين على الودائع لحماية المودعين والتقليل من الذعر المالي الذي قد يصيبهم⁽¹⁵⁾.

2 - ضرورة توافر المعلومات والتنسيق بينها:

في هذا الإطار، يوجد نوعين من المعلومات المطلوبة للأسواق المالية، أولها: معلومات عن سياسة عن سيولة المؤسسات المالية، وهذه المعلومات على جانب كبير من الأهمية للمستثمرين والمودعين ولمن يرغبون في إيداع أموالهم أو سحبها من مؤسسات مالية معينة. ثانيهما: معلومات عن إدارة المؤسسات المالية للمساعدة على تفادي المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار ومعرفة العائد المتوقع منها.⁽¹⁶⁾

وعلى هذا الأساس، يتطلب نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي توافر المعلومات الكافية عن الأسواق المالية والمصرفية وإتاحتها أمام كل المتدخلين في هذه الأسواق، ويتعلق الأمر بالمعلومات التي توفرها جهات الإشراف والرقابة والمتعلقة بالقوانين واللوائح المنظمة للنشاط المصرفي، ومن جهة ثانية المعلومات التي يجب أن توفرها البنوك وإتاحتها أمام جهات الرقابة والإشراف، وأمام المتعاملين والمستثمرين حتى يتمكنوا من ترشيد قراراتهم المالية. كما يتطلب الأمر وجود آليات لتنسيق هذه المعلومات بحيث يكون انسيابها بشكل واضح وخال من التناقض وتهدف إلى تدعيم عنصر الشفافية.⁽¹⁷⁾

ثالثا - ضرورة إتباع التسلسل والترتيب في مراحل التحرير المصرفي:

يعد التسلسل والترتيب في مراحل تطبيق سياسة التحرير المالي والمصرفي شرطا ضروريا للنجاح. وقد ثار التساؤل عن أيهما يجب أن تكون له الأولوية حتى يقدر لسياسة التحرير المالي والمصرفي، التحرير على المستوى المحلي، أم التحرير على المستوى الخارجي؟. وللإجابة على هذا السؤال، تجدر الإشارة إلى قضيتين أساسيتين، هما:

أ. ضرورة استقرار الاختيار على السياسة المثلى للتحرير المالي والمصرفي سواء على المستوى المحلي أم المستوى الخارجي، وما إذا كانت عناصر سياسة التحرير المالي والمصرفي يتم تنفيذها في وقت واحد أم يتم ترتيب عناصر تلك السياسة والاختيار بينها وفقا لأولويات المستوى الذي تم اختياره.

ب. ضرورة التنسيق بين عناصر سياسة التحرير المالي والمصرفي طبقا للمستوى الذي تم اختياره ومتطلبات الاستقرار الاقتصادي بمفهومه الشامل.⁽¹⁸⁾

ويرى الاقتصاديون وجود أربعة مراحل متسلسلة لعملية التحرير المالي والمصرفي - أنظر الجدول رقم (3-II) -، الأولى والثانية: تشير إلى القطاع الحقيقي المحلي والقطاع المالي المحلي على التوالي. بينما الثالثة والرابعة، من جانبهما، تتصل بتحرير عمليات الحساب الجاري وتحرير حركة رؤوس الأموال على التوالي.⁽¹⁹⁾

الجدول رقم (2): مراحل التحرير الاقتصادي والمالي

الخارجي	الداخلي	القطاع
<p><u>المرحلة الثالثة</u></p> <p>- تحرير عمليات الحساب الجاري (إزالة الحواجز التجارية)؛ - إنشاء سوق للصرف وتحويل العملة خارجيا.</p>	<p><u>المرحلة الأولى</u></p> <p>- الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ - تحرير الأسعار؛ - رفع الضرائب الضمنية والصرحة وكذلك المنح، - الخصخصة.</p>	الحقيقي
<p><u>المرحلة الرابعة</u></p> <p>- رفع الرقابة على حركة رؤوس الأموال؛ - التحويل الكامل للعملة.</p>	<p><u>المرحلة الثانية</u></p> <p>- إعادة هيكلة وخصوصية النظام المصرفي المحلي؛ - إنشاء أو تفعيل السوق النقدية.</p>	المالي

La source : Soumia Zenasni, *Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises*, Thèse Doctorat non publier, la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques, Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p : 35

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن (McKinnon) يرى بأن تسبق عملية التحرير المالي والمصرفي على المستوى المحلي نظيرتها على المستوى الخارجي، وأما إذا حدث العكس وتم تحرير على المستوى الخارجي في وقت ظلت فيه معدلات الفائدة المحلية أقل من مثيلاتها على المستوى العالمي، يكون احتمال هروب رؤوس الأموال المحلية إلى البنوك الخارجية، بسبب خضوع تلك الأموال للعديد من أنواع الرقابة واللوائح على المستوى المحلي لعدم تحرير بعد، وهذا من شأنه أن يرفع تكاليف الوساطة المالية. ويمكن أن يستنتج من رأي (McKinnon) بأنه يجب أن يأتي التحرير المالي والمصرفي على المستوى الخارجي بعد إتمام الإصلاح الاقتصادي الشامل على المستوى المحلي بقطاعيه الحقيقي والمالي.⁽²⁰⁾

رابعا - ضرورة الإشراف الحذر على الأسواق المالية:

لتنجح سياسة التحرير المالي والمصرفي، لا بد أن يكون للدولة دور في الأسواق المالية، عن طريق التدخل الحكومي الرشيد. ويتم هذا التدخل عن طريق تبني فلسفة الإشراف الحذر على الأسواق المالية، والتي تنظر إلى المستقبل، وتضع في اعتبارها المخاطر المحتملة وتحرص على ضمان استقرار النظام المالي والمصرفي وسلامته، وتعتمد أكثر على عناصر النشاط المالي، والمشاركة في السوق، وعلى القوى السائدة فيه لتحقيق هذا الاستقرار. وفي هذا الإطار، يحرص المديرين ومديري الأعمال أمام المؤسسة المالية على ضمان الشفافية وتقليل المخاطر وضمان رأس المال كما يخضعون للمساءلة عن تقاريرهم المالية. كما يطلب الإشراف الحذر نصوص تشريعية أو لوائح أو قواعد أو معايير أخرى واجبة التطبيق. وتستخدم سلطات الرقابة والإشراف الحذر أربعة معايير أساسية في تعامله مع المؤسسات المالية، وهي:⁽²¹⁾

- 1. معيار التفويض بالسلطة:** ويتضمن هذا المعيار عدة معايير فرعية يتم تطبيقها إزاء حملة الأسهم الرئيسيين وكبار المديرين العاملين ومديري الإدارات ومراجعي الحسابات من خارج المؤسسة المالية. كما يتضمن هذا المعيار أيضا تحويل المشرفين سلطة عدم إدماج المؤسسة والهيكل التنظيمية فيها والتي يخشى معها عرقلة الإشراف الفعال.
- 2. معيار اللوائح الحذرة:** ويمكن تطبيق هذا المعيار على المؤسسات المالية عن طريق تعديل اللوائح القائمة التي تطبق على مختلف أنواع هذه المؤسسات. وتعتبر الحكومة المسؤول الأول عن إصدار تلك اللوائح، كما يجب عليها متابعة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بتنفيذه، وهذا بهدف زيادة فعالية تلك اللوائح والمساواة في المعاملة بين المؤسسات المالية بشكل يضمن المنافسة داخل القطاع المالي والمصرفي.

3. معيار توحيد النظام المحاسبي: ويهدف هذا المعيار إلى تحسين شفافية المركز المالي للمؤسسات المالية من خلال تقارير إشرافية عن طريق النشر والإعلان بصفة عامة.

4. معيار الإشراف الموحد: ويهدف هذا المعيار إلى الاستفادة من اللوائح الرشيدة، وتحليل الحسابات الموحدة، وتوسيع نطاق الإشراف الحذر لضمان موضوعية التقييم للمخاطر، بما في ذلك مخاطر التسبب والانحراف لدى كيانات خارج نطاق اللوائح والحسابات الموحدة، مثل هيئات التمويل التي لا تخضع للوائح ذات أغراض تجارية وصناعية. هذا، وتصدر الإشارة إلى أن أغراض الإشراف الحذر على الأسواق المالية تتمثل فيما يلي: (22)

- ✓ مكافحة التسبب وترسيخ الانضباط: والذي يهتم بمواجهة المخاطر التي تحدث لمنشأة مالية (مثل مشاكل الإعسار أو نقص السيولة) نتيجة للأخطار التي قد تتعرض لها منشأة مالية أخرى سواء أكانت خاضعة أو غير خاضعة للوائح؛
- ✓ ضمان الشفافية: والذي يتطلب تحقيقه متابعة الأحوال المالية لأعضاء مجموعة النشاط المالي فرادى أو جماعات، بالإضافة إلى الاهتمام بالهيكل التنظيمي والإداري للمجموعة المالية؛
- ✓ الاستقلال الذاتي: وذلك فيما يتعلق باستقلال المكلفين بالإشراف ذاتياً، في هذا الشأن يتم الحرص على تفويض المشرفين بسلطات تقوي من مراكزهم إزاء الإدارة العليا التي يتبعونها، وإزاء أية مجموعة من حملة الأسهم الذين يمتلكون 10% أو أكثر من الأسهم التي لها حقوق التصويت داخل المنشأة.

وبصورة عامة، إن إنجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الانحرافات والمحافظة على انضباط السوق المصرفي، وتفادي وقوع الأزمات المالية والمصرفية، ولقد سعت لجنة بازل للرقابة المصرفية على التأكيد على ضرورة تعميق مفهوم الإشراف الحذر وعملت منذ نشأتها على توحيد معايير الإشراف والرقابة على الأنظمة المصرفية لضمان استقرار النظام المصرفي الدولي (23).

ومما سبق ذكره، يتم استخلاص أنه هناك العديد من شروط نجاح سياسة التحرير المالي والمصرفي، ومن بين الشروط الأولية، يمكن ذكر ما يلي:

- قطاعا اقتصاديا كلياً مستقرا ومتسماً بانخفاض كل من معدلات التضخم والعجز الموازي للدول؛
- بنية مؤسسية منظمة ذات نظام قانوني كافي؛
- تحرير جزئي للقطاع المالي المحلي والأجنبي والمصحوب برقابة الدولة. (24)

ثانياً: المنافع والتكاليف المحتملة لسياسة التحرير المالي والمصرفي

وفي هذا الصدد، سنتطرق إلى المنافع والتكاليف المحتملة، والتي يمكن أن تنجم عن سياسة التحرير المالي والمصرفي. وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بتطور القطاع المصرفي (القطاع المالي بصفة عامة) والنمو الاقتصادي. وذلك على النحو التالي:

1- المنافع المحتملة (الآثار الإيجابية):

كثيرة هي الآراء التي تدعم التحرير المالي والمصرفي والانفتاح، وفيما يتعلق بالمنافع المحتملة فهي تدور حول النقاط التالية:

أ. تزايد كفاءة القطاع المصرفي والاستقرار المالي: يمكن أن يزيد التحرير المالي والمصرفي عمق وعرض الأسواق المالية المحلية، ويسهم في زيادة درجة كفاءة الوساطة المالية، وذلك بتخفيض التكاليف والأرباح المرتبطة بالأسواق الاحتكارية وأسواق الكارتلات، ومن ثم تخفيض تكلفة الاستثمار وتحسين تخصيص الموارد (25). أما فيما يتعلق بالقطاع المصرفي، في يمكن تحديد المنافع المحتملة من عملية التحرير المالي والمصرفي والانفتاح، فيما يلي:

أ. تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية، وتحسين كفاءة إدارة الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية والمصرفية والذي ينعكس على تحسين نوعية الخدمات المالية، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، فضلا عن توفير خيارات أفضل للعملاء. ناهيك عن تعزيز الفرص الاستثمارية من خلال التوزيع القطاعي الفعال للموارد⁽²⁶⁾. إمكانية تطبيق الوسائل المصرفية الأكثر تعقيدا مثل (أنظمة إدارة الخطر) والذي من شأنه العمل على استيعاب الصدمات.

ب. تخدم لتحفيز التطوير والإشراف على المؤسسات المالية المحلية.

ج. المساهمة في استقرار النظام المالي المحلي وتخفيض التذبذبات في تدفقات رأس المال، إذ قد يلجأ المودعون إلى تحويل أموالهم إلى المؤسسات الأجنبية وتحييد البنوك التي عدت أكثر أمنا بدلا من تحويلها وتحويلها إلى الخارج.

د. الإسهام في إصلاح القطاع المصرفي، وذلك نتيجة لإمكانية قيام البنوك الأجنبية بعملية إصلاح على المستوى الجزئي من خلال حيازة البنوك الشاملة أو المختلفة، وغالبا ما تبدأ عملية التحول بأن يقوم البنك الأجنبي (الحائز) بإعادة رسملة الحيازة، وتضم كل من غلق الفروع غير المرحة، وإدخال أنظمة وعمليات ومنتجات مصرفية جديدة، تساهم في تعزيز ثقافة الائتمان وتعزز من الرخية.⁽²⁷⁾

ب. الوصول إلى الأسواق المالية العالمية: يساعد التحرير المالي والمصرفي والانفتاح الاقتصادي على الوصول إلى أسواق المال العالمية، وذلك بالسماح للدولة المعنية بالاقتراض في الأوقات السيئة كأوقات الكساد أو الانحراف الحاد في البنود التجارية. والاقتراض في الأوقات الجيدة كما هو الحال في حالة النمو الاقتصادي أو بعد التحسن في البنوك التجارية، وفي مقابل ذلك، فإن الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية من شأنه أن يسمح بمشاركة الخطر، والتي تكون مبررة كليا، وتكون عندها الهزات مؤقتة بطبيعتها⁽²⁸⁾. وهذا ما قد ينعكس بصورة إيجابية على تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة، نتيجة توفر الموارد المالية وتنوع آجالها وانخفاض تكاليفها.

ج. ضبط السياسات الاقتصادية الكلية وتحفيز الاستثمار والنمو: فضل زيادة المكافآت للسياسات الجيدة والجزاءات على السياسات الرديئة، فإن تدفقات رأس المال عبر الحدود قد تشجع الدول على إتباع سياسات اقتصادية كلية أكثر انضباطا، ومن ثم تخفيض تكرار أخطاء السياسة الاقتصادية⁽²⁹⁾. كما تتحفز الحكومات لتحسين إدارات السياسات الاقتصادية الكلية وسياسات الرقابة على القطاع المالي وإنهاء جميع أنواع التدخلات التي تؤدي إلى تشوهات في الأسواق، من خلال وضع تشريعات مرنة، وإتباع سياسات اقتصادية من شأنها جذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة مع إعادة أرصدة المستثمرين المحليين الموجودة في الخارج، وما يعقبها من تعزيز إمكانية حصول المستثمر المحلي على القروض وخدمتها بأقل تكاليف ممكنة، ناهيك عن تحسين نوعية الخدمات المالية، مما قد يؤدي إلى ردم فجوة الادخارات التي تعني منها أغلب الدول النامية⁽³⁰⁾.

علاوة على ذلك، تكون القدرة على الادخار في الدول النامية مقيدة بالمستوى المنخفض للدخل. فظالما أن العائد الحدي من الاستثمار يكون مساويا على الأقل لتكلفة رأس المال، فإن صافي تدفقات الموارد الأجنبية إلى الداخل يمكن أن يكمل الادخار المحلي ويزيد مستويات رأس المال للعامل الواحد. كما تساعد الدولة المتلقية على رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة. ويمكن أن تكون المنافع والكلف المحتملة كبيرة على نحو خاص بالنسبة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال إلى الداخل والأكثر وضوحا، هو الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد سهل تمويل أو نشر الأساليب الإدارية، والتكنولوجية، ولاسيما من خلال أشكال محددة من مدخلات رأس المال وتحسين تركيب مهارات القوى العاملة نتيجة تأثيرات التعلم بالممارسة والاستثمار في التعلم الرسمي والتدريب في الوظيفة. كما أنه من حيث المبدأ، فإن تحرير تدفقات رأس المال المنخفضة المالية العالمية قد يقود إلى معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، لأنه قد يميل إلى تسريع أسواق الأسهم العالمية، وتلك تقود بدورها إلى إنتاجية متزايدة للعامل المحلي.⁽³¹⁾

والجدول رقم (3) يوضح المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي:

الجدول رقم (3): المنافع والتكاليف المحتملة لأنواع معينة من تدفقات رأس المال الأجنبي

التكاليف		المنافع			أنواع تدفقات رأس المال الأجنبي
درجة عالية من الانعكاسية	يعظم الاثرات	يسهل الاستهلاك	يحفز الكفاءة	يضيف إلى الاستثمار الأجنبي	
	(x)	x	x	x	الاستثمار الأجنبي المباشر
x	(x)		x	(x)	استثمار أسهم المحفظة
x	(x)	x	x		تدفقات سند المحفظة
	x		(x)	x	إقراض الدين طويل الأجل
x	x	(x)	(x)		إقراض الدين قصير الأجل

(x) تعني الضعف

x : تعني القوة

المصدر: بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية

الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد:30، العدد: 91، العراق، 2008، ص:183

ثانيا- التكاليف المحتملة (الآثار السلبية)

توجد العديد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، والتي نوجزها في النقاط التالية: (32)

1. تركز تدفقات رأس المال:

يميل الاندفاع المتزايد في تدفقات رأس المال عبر الحدود إلى أن يكون متركزا بدرجة عالية في عدد قليل من الدول المتلقية، والزيادة الكبيرة في تلك التدفقات الوافدة إلى الداخل مثلا كانت موجهة إلى عدد قليل من الدول الكبيرة (متوسطة الدخل) في أمريكا اللاتينية. كما شهد إجمالي حصة تدفقات رأس المال تدفقات رأس المال إلى الدول منخفضة الدخل انخفاضا حقيقيا خلال التسعينيات من القرن العشرين أقل من المستويات التي كانت منخفضة أصلا.

2. سوء التخصيص المحلي لتدفقات رأس المال:

على الرغم من أن تدفقات رأس المال إلى الداخل والتي تكون مرتبطة بحساب رأس المال المفتوح قد تؤدي إلى تحفيز الاستثمار المحلي، إلا أن تأثيرها في النمو طويل الأجل قد يكون محدودا ما لم يكون قابلا للإهمال في حالة استخدام مثل هذه التدفقات الوافدة إلى الداخل كاستثمارات (مضاربة) محلية متدنية النوعية مثل الاستثمارات في قطاع العقارات.

3. العدوى والأزمات المالية:

لقد قادت سياسات التحرر المالي النظام المالي للدولة إلى التأثير بأنظمة الدول الأخرى من تدفقات رأس المال والعلاقات التجارية. فقد يؤدي حدوث الأزمات المالية في الدول الأخرى إلى حدوث أزمة وكساد على المستوى المحلي داخل الدولة التي حصلت فيها الأزمة، فيحصل انخفاض في قيمة العملة المحلية، وهذا يترك الأثر السلبي في الدول الأخرى في جانب التجارة، وذلك بسبب تنافسية الأسعار للدولة التي تعاني من الأزمة المالية. وتزداد خطورة ذلك عندما تكون هناك سمات اقتصادية كلية مشتركة وروابط مالية بين الدولة التي حصلت فيه الأزمة ودول أخرى من خلال القطاع المصرفي وتدفقات رؤوس الأموال، وذلك من خلال الترابط بين أسعار الأسهم وسعر الصرف وأسعار الفائدة في دول مختلفة فتظهر خطورة العدوى، وتنتقل الأزمة المالية من الدولة المصابة إلى الدول الأخرى التي ترتبط معا بعلاقات تجارية ومالية.

4. خطر حضور البنوك الأجنبية:

على الرغم من أن تغلل البنوك الأجنبية الناجم عن عملية التحرير المالي والمصرفي في الدولة المعنية قد يتمخض عنه العديد من المنافع، إلا أنه هناك بعض التكاليف والإخفاقات المحتملة، والتي تتجسد فيما يلي:

- أ. قد تزيد البنوك الأجنبية الاضطراب المالي بالانسحاب المفاجئ أو العدوى المالية من الدولة الأم.
- ب. تتبع البنوك الأجنبية إستراتيجية تركز عملياتها إقراضها على المؤسسات الأكثر متانة في المركز الائتماني في المقترضين. لذا فوجودها سيكون أقل احتمالاً بالزيادة الشاملة في كفاءة القطاع المالي، وقد يكون لها تأثيراً معاكساً على الإنتاج، التوظيف وتوزيع الدخل. بما أن للبنوك الأجنبية أولويات وأسبقيات عمل مختلفة عن نظيرتها المحلية، فإن نموذجها في الإقراض يميل إلى تجاهل الأسبقيات المحلية مما يعيق وصول الائتمان إلى بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية.
- ج. يمكن أن تخلق البنوك الأجنبية ضغوطاً تنافسية على البنوك المحلية مما يجعلها أمام خيارات عديدة (الانسحاب من السوق، المشاركة والاندماج).

وبناء على ذلك يمكن القول، بأنه في ظل غياب التكافؤ في القدرات التنافسية بين البنوك الأجنبية والبنوك المحلية، فهذا يعني هيمنة البنوك الأجنبية على حصة سوقية أكبر في الدولة المضيفة، وتقدم تلك البنوك خدماتها وفق أولويات محددة في مقدمتها تحقيق الأرباح، وقد كون آخرها خدمة الاقتصاد الذي تعمل في ظله.

وعلى هذا الأساس، من الضروري على الدول إذا ما أرادت أن تعظم منافع التحرير المالي والمصرفي وتخفف تكاليفها أن تحسن من أداء سياساتها الاقتصادية الكلية وأن تحرص على مرونة سياساتها الرقابية على قطاعها المالية، بالشكل الذي يسمح لها من الاستفادة من التدفقات المالية الوافدة إليها والناجمة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة التي سمحت بها سياسات التحرير المالي والتجاري. وذلك دون إغفال أمر ضروري وهو أن تكون سياسة التحرير المالي والمصرفي ممنهجة وغير متسرعة وذات طابع وقائي، مما يكسب القدرة على تجنب عدوى الأزمات المالية.

المراجع والإحالات:

(1) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، تحرير القطاع المالي والمصرفي بين النظرية والتطبيق (دراسة للتجربة المصرية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2001، ص: 20 - 21.

* يسمى البعض هذا النوع من "الكبح المالي" بالكبح الصريح، وهو ذلك النوع من الكبح الذي يفرض في صور ضرائب على الإيرادات الإجمالية للبنوك مثل ضريبة القيمة المضافة على الأعمال المصرفية، والضرائب على القروض، والضرائب المتحصلة على المعاملات المصرفية. أنظر المرجع السابق، ص: 20.

* وفي هذا الصدد، يذهب الباحثون الذين قدموا هذا التعريف إلى أنّ الغرض الأساسي من التنظيم الاحترازي الكلي الوارد في بازل 3 والذي أعطى معاملة تفضيلية للسندات (الديون) الحكومية من خلال تشجيع البنوك على حيازتها، وذلك تلبية لاشتراطات رأس المال، أنظر المرجع التالي، ص: 26

(2) كارمن رينهات وآخرون، الكبح المالي من جديد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق التقد الدولي، المجلد: 48، العدد: 12، واشنطن، جوان 2011، ص: 22.

* يعتبر القرض غير منتظم إذا حدث تأخير في خدمة الدين لفترة تتراوح بين 90 - 180 يوم. ولا يعوّل بعدئذ على حساب الأرباح والخسائر، بل يجب تدبير احتياطات كافية لمواجهة احتمالات عدم استرداد الدين. وكثير من الدول التامة ليست لديها أسواق تساعد على تقدير قيمة القرض بضمن مشروعات أو معدّات. ويلاحظ أنّ حجم القروض المنتظمة في كثير من الدول التامة تقدر بأقل من الواقع بسبب افتقاد المعايير المحاسبية الموحدة. ويعني ذلك أنّ أرباح البنوك تعدو مغالى في تقديرها. أنظر: كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 23 - 24.

(3) كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 22 - 23.

(4) Nacer Bernou - Marcelline Grondin, **Réconciliation entre libéralisation financière et croissance économique dans un système fondé sur la banque**, Groupe d'Analyse et de Théorie Économique (G.A.T.E), Université Lumière LYON 2, France, DOCUMENTS DE TRAVAIL No. 01-12, 2001, P: 04 - 05

- ⁵ زهراء صالح الخياط، دور التحرير المالي في تعزيز الإبداع المالي (دراسة تحليلية نظرية)، مجلة بحوث اقتصادية، مركز الدراسات المستقبلية، كلية الحدباء الجامعية، المجلد: 04، العدد: 29-30، العراق، 2010، ص: 43.
- ⁶ E. Murat Ucer, **Notes on Financial Liberalization**, P :01. an article published on the following website: http://www.econ.chula.ac.th/public/members/sohitorn/liberalization_1.pdf (18/07/2013)
- ⁷ عبد القادر بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص: 37.
- ⁸ كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 10.
- ⁹ Saoussen Ben Gamra, **Libéralisation Financière et Crises Bancaires Le Cas des Pays Emergents**, P : 05. Un article publié sur le site Web suivant : <http://www.univ-paris13.fr/CEPN/BenGamra.PDF> (Surfer sur: 20/07/2013)
- ¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2002، ص: 53.
- ¹¹ Jayati Ghosh, **The Economic and Social Effects of Financial Liberalization: A Primer for Developing Countries**, Department of Economic and Social Affairs ,DESA Working Paper No. 4, United Nations , New York, October 2005, pp: 02-03
- ¹² Jayati Ghosh, **op-cit**, p: 03
- ¹³ Soumia Zenasni, **Les effets de l'intégration financière sur la croissance des économies de Maghreb dans un contexte de globalisation et de crises**, Thèse Doctorat non publier , la Faculté des Sciences Economiques et commercial et des Sciences de Gestion, Département des sciences économiques , Université Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p : 35.
- ¹⁴ كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 57.
- ¹⁵ عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 41.
- ¹⁶ كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 63.
- ¹⁷ عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 42.
- ¹⁸ كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 69.
- ¹⁹ Soumia Zenasni, **Op cit**, p : 35.
- ²⁰ كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 71.
- ²¹ نفس المرجع السابق، ص: 72 - 74.
- ²² كريمة محمد إبراهيم الحسيني، مرجع سابق، ص: 75.
- ²³ عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص: 42.
- ²⁴ Soumia Zenasni, **Op cit**, pp : 35 - 36.
- ²⁵ بشار ذنون محمد شكري وآخرون، الإصلاح والتحرر المالي في العراق - مع الإشارة إلى التجربة المصرية-، مجلة تنمية الراقدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد: 30، العدد: 91، العراق، 2008، ص: 184.
- ²⁶ عبد الله فاضل الحيالي، الآثار المحتملة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات المالية في النمو الاقتصادي: دراسات حالة، مجلة دراسات إقليمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد: 06، العدد: 18، العراق، 2008، ص: 59.
- ²⁷ بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 184.
- ²⁸ بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 182 - 183.
- ²⁹ نفس المرجع السابق، ص: 184.
- ³⁰ عبد الله فاضل الحيالي، مرجع سابق، ص: 59.
- ³¹ بشار ذنون محمد شكري وآخرون، ص: 183.
- ³² بشار ذنون محمد شكري وآخرون، مرجع سابق، ص: 184 - 187.